تصريح صحفي لمحافظ بنك الكويت المركزي
حول إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦

صرَّح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن بنك الكويت المركزي قد أصدر تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، وهو التقرير الدوري الخامس الذي يصدره البنك ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية والإفصاح العام من خلال توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وقد أوضح المحافظ بأن تقارير الاستقرار المالي التي يصدرها البنك تشمل الرصد والتحليل للتطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقة تلك التطورات بالاستقرار المالي، وتظهر مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات وتجاوزها بحيث يظل قادراً على ممارسة دوره الفاعل في تقديم الخدمات المالية وخدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته. وأشار المحافظ بأن التقرير يقع في خمسة فصول، حيث يتناول ***الفصل الأول*** دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول ***الفصل الثاني*** تقييماً للمخاطر الأساسية التي تواجه الجهاز المصرفي، فيما يتناول ***الفصل الثالث*** بالتحليل اتجاهات الربحية والملاءة في النظام المصرفي ومدى مقاومته لمختلف الصدمات وفق عدة سيناريوهات من اختبارات الضغط المالي والاقتصادي. أما ***الفصل الرابع*** فيناقش أبرز التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، ويتناول ***الفصل الخامس والأخير*** تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في البلاد.

ولفت المحافظ إلى أن التدابير التحوطية الكلية التي استخدمها بنك الكويت المركزي وبرامج الرقابة من أجل الكشف المبكر عن المخاطر على الاستقرار المالي قد ساعدت القطاع المصرفي الكويتي في الاستمرار بالحفاظ على قوة ومتانة أدائه خلال عام ٢٠١٦، وذلك بالرغم من

التحديات الاقتصادية والمالية الناجمة عن تداعيات الهبوط الحاد لأسعار النفط، بل وأن هذا القطاع قد استمر في تحقيق معدلات نمو وأداء إيجابية في عدة مجالات شكلت الدعائم الأساسية للاستقرار المالي. ثم تناول المحافظ بشيء من الإيجاز المحاور الأساسية التي ضمها التقرير وذلك على النحو التالي:

الوساطة المالية

١- ***واصلت الوساطة المالية للقطاع المصرفي تحسنها خلال عام ٢٠١٦ وإن بوتيرة أبطأ عن العام السابق،*** فقد سجل النظام المصرفي تباطؤاً في نموه خلال عام ٢٠١٦، حيث حققت الأصول المصرفية (على أساس مجمع) نمواً بلغت نسبته ١,٨٥% مقارنة بنمو بلغت نسبته ٢,٦% خلال عام ٢٠١٥، علماً بأن النمو في الأصول المحلية قد كان أفضل نسبياً مسجلاً ٣,١% وذلك على خلفية النمو في الائتمان المحلي والذي بلغت نسبته ٢,٩% وهي نسبة أقل من تلك المسجلة عام ٢٠١٥ والبالغة ٨,٥%، حيث يعود ذلك في جزء منه إلى سداد مجموعة من القروض القائمة خلال عام ٢٠١٦. ولا شك أن الدور الذي تلعبه الوساطة المالية قد كان له الأثر الكبير في تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي، حيث تشير البيانات أن ٧٣% من السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة لديهم حساب بنكي، وهذه النسبة هي من الأعلى بين دول المنطقة.

٢- ***يتبين من تحليل عناصر الأصول المصرفية الأساسية إلى أن تراجعها يعود بشكل كبير إلى التباطؤ الملحوظ في نمو الائتمان،*** حيث سجلت محفظة القروض لدى البنوك نمواً طفيفاً بلغت نسبته ١% وبزيادة قدرها ٤٢٤ مليون دينار كويتي، مقابل نمو بلغت نسبته ٧,١% وقيمته ٢,٩ بليون دينار في عام ٢٠١٥. وهذا النمو هو الأقل خلال الأعوام المنصرمة والذي يعود بشكل كبير إلى التراجع في محفظة القروض المصرفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآسيا وأوروبا. أما محلياً، فلا يزال نمو الائتمان أفضل إلى حد ما بمعدل ٢,٩%، وقد توزع على النحو التالي: الشركات الكبرى (٧٠,٥% من

إجمالي القروض المستحقة في ديسمبر ٢٠١٦)، القروض الشخصية (٢٤,٢%)، ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة (٥,٣%).

٣- ***شهد إجمالي الودائع المصرفية خلال عام ٢٠١٦ تباطؤاً في النمو*** إلى نسبة ٢,٤% مقابل نمو بلغت نسبته ٣% عام ٢٠١٥. ورغم النمو الأفضل الذي شهدته الودائع المحلية بنسبة ٤,٨%، إلا أن النمو العام في الودائع قد تراجع بسبب تراجع نمو الودائع من خلال الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك. من جانب آخر لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث تشكل الودائع لأجل حوالي ٦٣,٦% من إجمالي الودائع مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغط السيولة.

تقييم المخاطر المصرفية

٤- ***استمر التحسن خلال الأعوام الماضية في جودة الأصول، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة*** على أساس مجمع إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته ٢,٢% (١,٨%على مستوى النشاط المحلي) كما في ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بنحو ٢,٤% للعام السابق، وهذا المستوى يقل عن النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والتي بلغت حينها ٣,٨% عام ٢٠٠٧. وقد أصبح هذا التراجع في القروض غير المنتظمة ممكناً بفضل التعاون المثمر من جانب البنوك وجهودها في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي، وليؤكد بما لا يدعو للشك على التحسن الملحوظ في سلامة القطاع المصرفي قياساً بالانكشاف لمخاطر الائتمان.

٥- ***وقد تزامن ذلك مع تحسن ملموس في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة*** ليرتفع من ٢٠٥% في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٢٣٧% في عام ٢٠١٦ (٣١٦% إذا ما قيس بمستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك يفوق بكثير المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ آنذاك ٨٧%. كما ظلت مستويات السيولة

قوية لدى البنوك، حيث تؤكد تعليمات معيار تغطية السيولة الصادرة حديثاً أن الأصول السائلة الأساسية (منها النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تمثل حوالي ٨٠,١% من إجمالي الأصول السائلة في عام ٢٠١٦، وهذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (٧٠% لعام ٢٠١٦)، في حين أن النسبة النهائية (١٠٠%) سيبدأ سريانها في عام ٢٠١٩.

الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات

٦- ***واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح صافية مجمعة، بعد الضرائب خلال عام ٢٠١٦*** وإن بوتيرة أبطأ عن عام ٢٠١٥، حيث ارتفع صافي الأرباح ليصل ٧٤٥,٨ مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو سنوي ٥,٨%. ورغم هذا التباطؤ في حجم الأرباح إلا أن معدلي العائد على الأصول وحقوق الملكية قد سجلا ارتفاعاً نتيجة ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح بمعدل أعلى من النمو في الأصول وحقوق الملكية.

٧- ***ظل معدل كفاية رأس المال قوياً وفق تعليمات بازل (٣)***، وهو المعيار الذي بدأ بنك الكويت المركزي في تطبيقه خلال عام ٢٠١٤. وتظهر البيانات التي تقدمها البنوك الكويتية استيفاءها بشكل كامل لمتطلبات هذا المعيار وبما يفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها ١٣% لعام ٢٠١٦. فمنذ بداية تطبيقها بلغت هذه النسبة ١٦,٩% لعام ٢٠١٤، و ١٧,٥% لعام ٢٠١٥، لترتفع إلى ١٨,٦% لعام ٢٠١٦. وقد جاء استمرار البنوك الكويتية في الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال لضمان استقرار النظام المالي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال دوراً حاسماً. هذا، ويعود الارتفاع الذي شهده معدل كفاية رأس المال إلى النمو القوي في رأس مال البنوك (بنسبة ١٠,٣%) مقارنةً بالنمو في أصولها المرجحة بالمخاطر (٤%) في عام ٢٠١٦. ولا شك أن المعدل القوي لكفاية رأس المال وجودة الشريحة الأولى بنسبة

٨٩,٦% من قاعدة رأس المال الرقابي للبنوك يؤكد قدرة النظام المصرفي الكويتي على مواجهة سيناريوهات الضغوط مختلفة الشدة، ويعتبر مؤشراً على قدرة القطاع على امتصاص الصدمات. وبفضل المستويات الجيدة لمعدلات كفاية رأس المال وارتفاع المخصصات، انخفض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال إلى ٧,٤% في ديسمبر ٢٠١٦، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض.

٨- ***وفي السياق عينه، أظهرت بيانات الرفع المالي***، وهو من المعايير الجديدة التي بدأ بنك الكويت المركزي في تطبيقها منذ عام ٢٠١٤، تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ معدله للبنوك الكويتية على أساس مجمع ١٠,١% كما في ديسمبر ٢٠١٦، مقابل ٩,٧% لعام ٢٠١٥. وهذه النسبة تفوق ليس فقط الحدود الدنيا للمعايير الدولية التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها ٣%، وإنما تتخطى كذلك النسبة المقترحة من قبل الجهات التشريعية الأمريكية للبنوك ذات الأهمية النظامية والبالغة ٦%. ويعتبر هذا المعيار أحد الأدوات الإضافية التي تعمل باتجاه الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي. وغني عن البيان الإشارة إلى أن المصدات المالية التي تتمتع بها البنوك الكويتية – على صعيد معياري كفاية رأس المال والرفع المالي– تعكس مجالات رحبة أمام البنوك لمزيد من التوسع في أنشطتها وتمويل مشاريع التنمية في البلاد بشكل خاص.

٩- ***أظهرت نتائج اختبارات الضغط*** الربع سنوية، التي قام بها بنك الكويت المركزي وفقاً للبيانات كما في ديسمبر ٢٠١٦ ووفق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات مختلفة الشدة ولفترات ممتدة، أن البنوك الكويتية تمكنت بصفة عامة من المحافظة على معدل مرتفع لرأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام. وتكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مدار الأعوام السابقة أن البنوك الكويتية قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات، وذلك بضخ أموال إضافية وبناء المزيد من المخصصات.

الأسواق المحلية

١٠- ***في إطار عمليات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي***، قرر البنك، وللعام الثاني على التوالي في شهر ديسمبر ٢٠١٦ رفع سعر فائدة الخصم لديه بواقع ربع نقطة مئوية لتصل إلى ٢,٥% وهو المستوى الذي كانت عليه في أكتوبر ٢٠١٢. وقد جاء هذا القرار تماشياً مع إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي. ويهدف بنك الكويت المركزي من رفع سعر الخصم، وبالتالي الإبقاء على هامش مقبول بين أسعار الفائدة المحلية والفائدة العالمية، هو المحافظة على جاذبية الدينار الكويتي وتوطين المدخرات بالعملة المحلية لغرض تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وفي ظل المستويات الجيدة للسيولة المحلية، قررت حكومة دولة الكويت إصدار أدوات دين عام، حيث بلغ ما تم إصداره ٢,٩٥ مليار دينار كويتي في عام ٢٠١٦ مقابل ١,٢٥ مليار دينار في عام ٢٠١٥، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين العام في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٣,٣ مليار دينار كويتي.

١١- ***وفي سوق الصرف الأجنبي، شهد سعر صرف الدينار الكويتي انخفاضاً طفيفاً مقابل الدولار الأمريكي*** بحوالي ٠,٩% في عام ٢٠١٦، وبوجه عام فقد كانت التقلبات في سعر الصرف تتراوح ضمن هامش ضيق بلغ ± ٠,٢%. ويعود هذا الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بصفة خاصة والعملات العالمية الأخرى بصفة عامة، إلى سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية هامة، مما ساهم في تحقيق هذا الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي ووفر درجة من المرونة المناسبة لامتصاص أثر الضغوط التضخمية المستوردة، وهي المرونة التي يسعى البنك المركزي من خلالها إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

١٢- ***أنهت بورصة الكويت عام ٢٠١٦ على ارتفاع***، حيث سجل المؤشر السعري ارتفاعاً بلغت نسبته ٢,٤%، مقارنة بالتراجع المسجل في عام ٢٠١٥ والبالغة نسبته ١٤,١%. وقد جاء هذا التحسن مدفوعاً بتعافي أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ مما ساعد السوق على استعادة خسائره خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام نفسه. وبالنسبة لسوق العقار، فقد شهد هذا القطاع تراجعاً للعام الثاني على التوالي في عدد وقيمة الصفقات بنسبة ٢١,٤% و ٢٣,١% على التوالي، وكذلك على مستوى القطاع، حيث تراجعت المبيعات في القطاعين السكني والاستثماري بنسبة ٣٠,٣% و ٣٣,٤% على الترتيب، في حين ارتفعت المبيعات في القطاع التجاري بنسبة ٢٦,٣%.

نظم المدفوعات والتسوية

١٣- ***تشكل نظم المدفوعات والتسويات المتطورة إحدى مقومات الاستقرار المالي*** والتي شهدت تطوراً هاماً خلال الفترة الماضية في أعقاب الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي والتي استهدفت تقليص الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي والتي استهدفت تقليص المخاطر المالية وزيادة المصداقية والسرعة، حيث أدى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور أمن نظم المدفوعات الالكترونية إلى زيادة المعاملات من خلال الصيرفة الالكترونية. وفي هذا الإطار، سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً، حيث ارتفعت قيمة المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة ٣,٢% و ٥,٦% على التوالي. ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية والالكترونية، فقد تم توسعة البنية الأساسية بزيادة عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة ١٦,٦% و ٧,٤% على التوالي ليصل عددها إلى ١٩٩١ جهاز صرف آلي، و ٤٦,٥١٣ جهاز نقاط بيع كما في ديسمبر ٢٠١٦.

وفي الختام، نوه المحافظ بقوة المراكز المالية للبنوك الكويتية والتي انعكست بشكل واضح في مختلف المؤشرات المالية ومؤشرات السلامة والتي لحظتها تقارير دولية صادرة عن صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية، وهذا ما يؤكد أيضاً على الدور الحيوي والهام الذي يقوم به بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، لتكريس الموارد وتحفيز الجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد.

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل تصريحه بالإشارة إلى إمكانية حصول المهتمين عل نسخة من تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦ بزيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الانترنت.

٢٠١٧/٨/٩